

الهجرة غير الشرعية من منظور مقارنة الأمن الإنساني

Illegal immigration from the perspective of the human security approach



سيدي محمد مكاوي

بوحسان سهام *

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان- الجزائر

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان- الجزائر

mekkaoui1990@gmail.com

bouhassanesiham@gmail.com

حقوق الإنسان والحريات الأساسية

حقوق الإنسان والحريات الأساسية

تاريخ النشر: 2023/06/30

تاريخ المراجعة: 2023/04/07

تاريخ الاستلام: 2022/11/11

ملخص

إذا كان المفهوم التقليدي للأمن الإنساني يتخذ من الدول مرجعية له في وضع المقاربات الأمنية بهدف تحقيق الأمن والسلم الدوليين، فإن التحولات التي طرأت على الساحة العالمية بعد نهاية الحرب الباردة وبروز تهديدات جديدة قادرة بفعل العوامل على تجاوز حدود الدول، أكدت التشكيك في المقدرة الفعلية للدول على ضمان استقرارها وأمنها من منطلق التركيز فقط على مبدأ تقوية قدراتها العسكرية أو الاقتصادية وبتحصين حدودها دون ضمان حماية الفرد بتحريره من الحاجة والخوف، باعتباره مركز للسياسات الأمنية.

يكمن الهدف من الدراسة في تحليل العلاقة القائمة بين الأمن الإنساني والهجرة غير الشرعية نظرا لتغير الأمن، وذلك من خلال التركيز على مفهوم الأمن الإنساني كمدخل لتحليل هذه الظاهرة المتسارعة النمو، انطلاقا من التعرض إلى ماهية مصطلح الأمن الإنساني بتعريفه وتحديد خصائصه ونشأته التاريخية. ليتم التعرض في المحور الثاني إلى مكونات الأمن الإنساني بمختلف أبعاده ودراسة تأثير غيابه على بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي في

وصف وتحليل هذه الظاهرة. لتخلص هذه الدراسة من ضرورة وضع وتنفيذ استراتيجية تركز على معالجة النقائص ذات العلاقة بالواقع المعيشي للمواطن في بلده ليصبح تكريس الأمن الإنساني كمقاربة لمعالجة الهجرة غير الشرعية. الكلمات المفتاحية: الأمن الإنساني، الهجرة غير الشرعية، الأمن القومي، السياسة الأمنية.

Abstract:

If the traditional concept of human security takes states as a reference for it in developing security approaches with the aim of achieving international peace and security, then the transformations that occurred in the global arena after the end of the Cold War and the emergence of new threats capable of transcending the borders of states, confirmed the questioning of the actual ability of states to Ensuring its stability and security based on focusing only on the principle of strengthening its military or economic capabilities and fortifying its borders without ensuring the protection of the individual by liberating him from need and fear, as it is the center of security policies.

The aim of the study lies in analyzing the existing relationship between human security and illegal immigration, by focusing on the concept of human security as an entry point for analyzing this rapidly growing phenomenon, based on exposure to what the term human security is by defining it and defining its characteristics and historical origin. In the second axis, the components of human security are exposed in its various dimensions and the impact of its absence on the emergence of the phenomenon of illegal immigration is studied, relying on the descriptive and analytical approach in describing and analyzing this phenomenon. To conclude this study from the need to develop and implement a strategy based on addressing the shortcomings related to the living reality of the citizen in his country to become the dedication of human security as an approach to addressing illegal immigration.

Keywords: Human security, illegal immigration, national security, security policy.

مقدمة

أصبح موضوع الهجرة السرية يحظى بأهمية بالغة في الدراسات الأكاديمية واللقاءات الدولية وتشكل محورا للعديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين الدول، غير أنه يكمن القول أن السبب وراء الهجرة غير الشرعية ناتج عن المعاناة من الفقر والظروف الاقتصادية في البلد الأم وعدم منح الأولوية في الحلول لمتطلبات الحياة اليومية للمواطن والتي نذكر منها على سبيل

المثال لا الحصر، توفير السكن اللائق، منحه فرص عمل وتحسين المستوى المعيشي والصحي والتي تقع ضمن مكونات الأمن الإنساني وهو ما يتطلب منا معالجة الهجرة غير الشرعية انطلاقاً من مقارنة الأمن الإنساني.

يهدف البحث إلى التأكيد على أن الأمن الإنساني يقوم على أسس ومقومات أساسية مثل الاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمع عبر الحكم العادل ورشيد يرمي شؤون المواطنين ويعمل على توفير أسباب الطمأنينة والاستقرار، وبالتالي فغياب وتعذر قيام ذلك ينتج عنه تهديدات جديدة غير تماثلية كالهجرة غير الشرعية، هذا ما يجعل من مقارنة الأمن الإنساني الأنسب والأصح لتفسير هذه الظاهرة السائرة في النمو.

تكمّن أهمية الموضوع في كونه ينطوي على أهمية علمية والمتمثلة في أن موضوع الهجرة غير الشرعية من المواضيع التي يتلقى اهتماماً أكاديمياً من طرف العديد من الباحثين في حقل العلاقات الدولية بصفة عامة والدراسات الأمنية بصفة خاصة، لما للموضوع من تشعب في عدة جوانب: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وأمنية، أما فيما يخص الأهمية العملية فتتمثل في معرفة الأسباب والدوافع المؤدية إلى هذه الظاهرة التي أصبحت تؤثر كاهل الدولة والحلول والسبل لمعالجتها أو التقليل منها. وعلى هذا الأساس تمحورت إشكالية دراستنا في السؤال الرئيسي التالي: ما هي العلاقة بين الأمن الإنساني وظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

ويندرج ضمن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هو مفهوم الأمن الإنساني؟

-ما هي أسباب الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني؟

وفي مسعانا للإجابة على هذه الإشكالية، نصوغ الفرضية التالية: كلما كان هناك غياب للأمن الإنساني زادت ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ويندرج تحت هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

-يتم تعريف الأمن الإنساني انطلاقاً من رؤية موسعة لاعتباره التحرر من الحاجة، ورؤية ضيقة لاعتباره التحرر من الخوف.

-يعتبر غياب الأمن الإنساني سبباً في الهجرة غير الشرعية.

تم اعداد الدراسة اعتماداً على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال دراسة تحليلية للأمن الإنساني وذلك بالتطرق إلى لمحة تاريخية عن ظهور هذا المصطلح والمقصود منه، بالإضافة إلى دراسة كل من خصائصه ومكوناته، وبناء على هذا تم تفسير أسباب زيادة حجم الهجرة غير الشرعية من منظور غياب الأمن الإنساني.

وفي إطار دراسة العلاقة القائمة بين الأمن الإنساني والهجرة غير الشرعية تم تناول الموضوع من خلال اعتماد خطة التقسيم التالية:

1. مفهوم الأمن الإنساني

1.1 تعريف الأمن الإنساني

2.1 خصائص وأبعاد الأمن الإنساني

2. الهجرة غير الشرعية من منظور غياب الأمن الإنساني: الأسباب والدوافع

1.2.2 غياب الأمن السياسي الشخصي والبيئي

2.2 غياب الأمن الاقتصادي الغذائي والصحي

1. مفهوم الأمن الإنساني

إن الانشغالات المتعلقة بالأمن البشري ليست مسألة حديثة العهد، فقد حاولت الحضارات من العصور القديمة إلى التاريخ الحديث معالجة الشواغل الأمنية والإنمائية لشعوبها، وازداد الاهتمام به منذ القرن 20، إذ أصبحت لجان مثل لجنة برانت ولجنة بورتلاند ولجنة الحكم العالمي هي التي تعنى بهذه الشواغل (المتحدة، 2010، صفحة 6). كانت البداية الفعلية لتصعيد النقاش عن الأمن الإنساني مع "محبوب الحق" وزير المالية الباكستاني السابق والخبير الاقتصادي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، "الذي أكد أن محور الأمن يجب أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة على رأسها الأمراض والإرهاب والفقر والمخدرات ووجود نظام عالمي غير عادل، وذلك عن طريق تحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية، وذلك عبر شراكة حقيقية بين دول العالم كلها. (يوسف، 2012، صفحة 516)

غير أن بداية الطرح الأكاديمي لمفهوم الأمن الإنساني (دخان، 2009، صفحة 10)، كانت ضمن فترة ما بعد الحرب الباردة مع صدور تقرير التنمية البشرية 2 لعام 1994 الذي طرح مفهومًا جديدًا للأمن تمثل في مفهوم الأمن الإنساني فالمحاولات المحدودة التي كانت قبل ذلك كانت لدراسة المشاكل الإنسانية أو القضايا ذات الأبعاد الإنسانية التي طرح من خلالها مفهوم الأمن الإنساني، في عام 1966 طرح بلاتز Blatz.E.W رؤيته حول الأمن الفردي Theory Security Individual في كتابه: "الأمن الإنساني بعض التأملات " Reflections Some: Security Human فتمثلت الفرضية الأساسية في أن : مفهوم الأمن هو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة التي تربط المجتمعات و تمثل تعويضًا و بديلا عن الشعور الذاتي بغياب الأمن من خلال أنماط معينة من السلطة " (أمين، 2009، صفحة 21)، وهذا ما يدعم فكرة أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أن الأفراد آمنين وهذا ما مثل أول تحد على المستوى النظري للفكر التقليدي القائم على محورية الدولة وأن أمن الدولة هو الأساس في تحقيق أمن كل من بداخلها من أفراد.

1.1 تعريف الأمن الإنساني

الأمن في اللغة العربية وكما جاءت معانيه في القرآن الكريم، هو عكس الخوف والفرع، فهو الطمأنينة بعدم توقع أو حدوث مكروه ، كما اشتق المفهوم (الأمن) من فعل: أَمِنَ، يَأْمَنُ، أَمْنًا، وَأَمَانًا، أي اطمأن ولم يخف فهو آمن، حيث نجد اغلب آيات القرآن الكريم تربط أو تقابل بين الأمن والخوف ففي قول الله تعالى: { وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ } النساء الآية 83 وقوله تعالى: { فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ

خَوْفٍ} قريش الآية 3-4، ما سبق نستخلص أن للأمن أهمية بالغة في الشرع الإسلامي إذ يعد من الضروريات المادية والمعنوية للفرد وللإجتماع الإنساني كافة.

يعتبر تعريف المفكر باي بوزان (barry buzan) من أحدث تعريفات الأمن التي تأخذ من الحسبان المشهد الأمني لما بعد الحرب الباردة والأكثر تداولاً في الأدبيات الأمنية المتخصصة، إذ يعرف الأمن بأنه العمل على تحرير من التهديد ، وفي سياق النظام الدولي فانه الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيائها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوة التعبير التي تعتبرها معادية في سعيها للحفاظ على الأمن، فان الدول والمجتمع يوجدان أحياناً في انسجام مع بعضهما البعض لكن يتعرضان لحيانا أخرى، أساساً لأمن هو البقاء لكنه يحتوي أيضاً على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود، فالعمل على التحرير من التهديد لا يعني أن تكون بمنأى عنه كلياً وإما يمكن أن يكون نسبياً فقط ، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في حقل الدراسات الأمنية إلا أنها انقسمت إلى تصوريين مختلفين لمفهوم الأمن ، تصور ضيق يحصر الأمن في المجال السياسي والعسكري وتصور آخر أكثر شمولية يوسع معنى الأمن إلى مجالات أخرى فضلاً على المجال السياسي والعسكري. (عنتر، 2005، صفحة 13)

هناك من يعرف الأمن على أنه سلامة أراضي الدولة واستقلالها السياسي أو أنه تأمين الدولة من الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها القومية التي تعبر عن انفاق عام في المجتمع (بونوار، 2016، صفحة 18).

وفي اتجاه آخر يعرفه روبرت ماكنمارا الأمن بقوله: "لا يمكن الدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حد أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوافر حد أدنى من التنمية (ماكنمارا، 1971، صفحة 39)".
بينما يعتقد باري بوزان أن في حالة الأمن يتضمن النقاش الإحالة لموضوع التهديد، وفي السياق النظام الدولي يشير مفهوم الأمن إلى قدرة الدول والمجتمعات على المحافظة على استقلالية هويتها وسلامتها الوظيفية.
ليميز في الأخير لضبط المفهوم إلى خمسة أبعاد أساسية للأمن:

- الأمن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها.
- الأمن السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
- الأمن الاقتصادي: ويخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.
- الأمن المجتمعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والدين والهوية والثقافة والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.
- الأمن البيئي: ويتعلق بالحفاظ على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كافة الأنشطة الإنسانية (بونوار، 2016، الصفحات 21-22).

ومن جانب آخر، هنالك مفهوم الأمن الخشن، والأمن الناعم، فالخشن هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للأمن والأمن والذي عادة ما يتبلور من اختلال موازين القوى بين الدول فالأمن الخشن يمكن إرجاعه إلى الشؤون الدفاعية والعسكرية، حيث تكون لتهديدات فيه مباشرة على وجه التحديد.

أما الأمن الناعم فهو مفهوم يندرج في كل التحديات غير العسكرية، التي تواجهها الدول ن مثل التحديات الصحية، والجرائم المدنية غسيل الأموال القتل تهريب المخدرات، واللاجئين، والمشاكل العرقية، والعمالة السلبية، والتطرف والإرهاب وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة، يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع.

نستنتج مما سبق أن الأمن قد تجاوز مفهومه السابق المرتبط بالتحرك من التهديد العسكري الخارجي وسلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية إلى الاعتداد بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ذلك أن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ارتباطه بالعدوان الخارجي (غالي، 1985، صفحة 81).

يعتبر بروز مفهوم الأمن الإنساني على الساحة الفكرية والعملية تغيراً في المنظور الأمني بعد الحرب الباردة لارتباطه بتهديدات و مخاطر تتجاوز الأطر التقليدية للنظريات الوضعية لتضع الفرد كمرجعية للأمن بدلاً من الدولة، غير أن هذا المفهوم الأمني الجديد لا يحظى كغيره من المصطلحات بالإجماع في تعريف موحد له، وفي إطار هذا اتخذ اتجاهين اثنين اتجاهاً موسعاً وضيقاً في منظورهما للأمن الإنساني، هذا لم يمنع من اتفاقهما على أن الإنسان محور السياسات الأمنية.

يقوم الاتجاه الموسع في تعريفه للأمن الإنساني إنطلاقاً من تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الذي يمثل الركيزة الأساسية التي اعتمد عليها الكثيرون في تعريفهم للمفهوم كلجنة الحكم الشامل عام 1995 م، و المقاربة اليابانية التي أكدت أن فهما للأمن الإنساني مطابق لتصور الأمم المتحدة، "فلم يعد الأمر في تصور العالم وإنما في ضبط (حموم، 2004، صفحة 148)

قدم أول تعريف و أول توظيف للأمن الإنساني في تقرير لعام 1994 م حول التنمية الإنسانية، فيرى و من خلاله الأمم المتحدة أنه يعني شيئين رئيسيين: "التحرر من الخوف و الوقاية من الحاجة" و واضعاً سبعة أبعاد تشكل محتوى المفهوم هي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي و الأمن السياسي.

فمفهوم الأمن الإنساني يقوم على تحرير الإنسان من كل الإكراهات سواء ارتبطت بعامل الخوف، و منه بضرورة تحريره من النزاعات و انتهاكات دولته لحقوقه الأساسية، والوقاية من الحاجة من خلال حمايته من الفقر و الجوع و المرض، فهو تحرير الإنسان من كل ما قد يمس بحريته في وضع اختياراته (programme des nation unies pour le développement) (PNUD), 1994, pp. 25-26).

كما يرى الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان أن أمن الإنسان يتضمن بأوسع معانيه "ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة، فهو يشمل حقوق الإنسان والحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضاً خطوة نحو الحد من الفقر

وتحقيق النمو الاقتصادي، ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية، هي اللبنة المترابطة التي يتكون منها أمن الإنسان، والأمن القومي بالتالي (عنان، 2000).

تعرف اللجنة المستقلة حول التدخل و سيادة الدول الأمن الإنساني : أمن الأشخاص، أمنهم الجسماني و رفاههم الاقتصادي و الاجتماعي، و احترام كرامتهم و قيمهم كبشر، و حماية حقوقهم و حرياتهم الأساسية. فالأمن لم يعد في الإقليم و بواسطة التسليح، و إنما أصبح يعني أكثر أمن الأفراد و الأمن بواسطة التنمية الإنسانية و الوصول للغذاء و للعمل، و في الأمن الإيكولوجي وعليه يؤكد التعريف على ميزة انتقال مفهوم الأمن الإنساني من أمن مركز على الإقليم إلى أمن مركز على الإنسان، و هو التأكيد على التحول في تصور الأمن التقليدي (حموم، 2004، صفحة 150).

ضمن هذا السياق عرفه محبوب الحق "الأمن تعريفاً واسعاً: الأمن الإنساني يعني أمن الإنسان بدلاً من أمن الأرض وأمن الأفراد بدلاً من أمن الدول والأمن من خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة وهو أمن الأفراد في كل مكان في منازلهم وفي وظائفهم (عرفة، الأمن الانساني، المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، صفحة 37).

الملاحظ من خلال هذه التعاريف أن الأمن الإنساني مفهوم يذهب أبعد من مجرد حماية الفرد من عنف النزاعات و استبدادية الحكام ، لأن التحرر من الحاجة ليس أقل أهمية من التحرر من الخوف، و هدف الأمن الإنساني هو ضمان حياة الإنسان في كرامة و رفاه. فمن الضروري عدم الاكتفاء بتحريره من عنف النزاعات و العمل على تقليص الفقر و القضاء على المجاعات و الأوبئة، و ضمان تمتع الفرد بحقوقه ليساهم في تجسيد اختياراته، و ذلك بوضع استراتيجية تنموية بشرية دائمة وشاملة.

يقوم الاتجاه الضيق في نظريته للأمن الإنساني على تحرير الإنسان من الخوف و العنف دون الاهتمام بتحريره من الحاجة بغرض وضع إجراءات عملية لتطبيقه. ومن بين أهم تلك التعاريف ما يلي:

يعتبر ماكفارلان أن التعريف الواسع هو مجرد قائمة للتسوق تضم كافة الأمور التي يمكن أن تهدد أمن الأفراد مما يجعله يضم مجموعة من القضايا ليس لها صلة ضرورية بالمفهوم، وأنه لا يوجد سبب حقيقي يبرز الأمن الإنساني كتعريف واسع ذا قيمة تحليلية لإعادة بناء التنمية الإنسانية، لأن التعريف الواسع يصعب من مهمة صياغة أولويات السياسة بينما تملك المقاربة الضيقة قدرة كبيرة على صياغة الأجندة (حليمة، 2016، صفحة 12).

وقد تبنت هذا التصور المقاربة الكندية في تقرير لجنة ICISS بعنوان مسؤولية الحماية تعريفاً ضيقاً للأمن الإنساني، وهو التحرر من التهديدات الواسعة لحقوق سلامة و حياة الأفراد ما يعرف بالتحرر من الخوف، وذلك بالتركيز على العنف الجسدي المباشر والمتمحور حول التهديدات التقليدية كالنزاعات المفتوحة، أو الحروب حيث يكون المكون الأساسي للأمن الإنساني أمن الأفراد في تهديد الحياة، والصحة وسبل العيش والسلامة الشخصية والكرامة الإنسانية مهدداً بالاعتداء الخارجي، كذلك بسبب عوامل داخلية بما فيها قوات الأمن. (Tomas, 2000, p. 5)

على هذا الأساس ارتأينا أن نقدم تعريفاً إجرائياً للأمن الإنساني على أنه الوصول إلى حالة من الطمأنينة بالتخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد من الخوف (القهر، العنف) و الحاجة الحرمان، عدم التمكين الاجتماعي، عن طريق تحقيق معادلة

قوامها الاعتراف بحقوق الأفراد وتمكينهم منها وخلق ديناميكيات تُدمج الفرد ضمن الأولويات السياسية على المستوى المحلي، الاقليمي، الدولي، وعليه فالأمن الانساني جوهره الفرد.

1. خصائص وأبعاد الأمن الإنساني

لقد حدد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني تتمثل فيما يلي:

-الأمن الإنساني شامل و عالمي فهو حق للإنسان في أي مكان: يركز الأمن الإنساني على الفرد، دون الاعتداد بجنسيته أو بمواطنته، أي أن كل فرد، هو مواطن من هذا العالم و على الجميع حمايته دون أي تمييز، لأن التهديد لم يعد كامنا فقط في خطر التسلح بل أصبح في الفقر والجوع، و في تدهور البيئة والأوبئة، و التي تعد كلها تهديدات شاملة تمس الإنسان . فمفهوم الأمن الإنساني يتصور نظاما دوليا عالميا مبنيا على الإنسانية العالمية، و يستدعي توحيد الجهود الدولية لإرسائه. فقد نص تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 1994م على أن (الأمن الإنساني هو انشغال عالمي يتعلق بالفرد، مهما كان و أينما وجد، سواء في الدول الغنية أو الفقيرة (سميرة، 2016، صفحة 31)).

-مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر: لقد حدد التقرير مكونات الأمن الإنساني، فالأول هو التحرر من الحاجة و الثاني هو التحرر من الخوف، فهو يعني الحماية من التهديدات المزمنة مثل الجوع و المرض و الاضطهاد، و يعني أيضا الحماية من الاختلالات المفاجئة و المؤلمة في أنماط الحياة اليومية للفرد (للتنمية، 1994، صفحة 24)، فمكونات الأمن الإنساني تتوقف كل واحدة منها على الأخرى، فعندما يتعرض هذا الأمن للتهديد فإن كل الأمم معنية بذلك، لأن المجاعة، الأوبئة، الفقر، التلوث، تهريب المخدرات عبر الحدود، الإرهاب، الصراعات العرقية والتفكك الاجتماعي ليست أحداثا منعزلة أو معزولة ومحصورة في حدود وطنية (سمرة، 2012، صفحة 41).

-الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة: هي أسهل من التدخل اللاحق يفترض تصور الأمن الإنساني تكثيف الجهود بداية من الوقاية من النزاعات في العالم، و اجتناب المعاناة الإنسانية، خاصة حالات الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، هذه المقاربة الجديدة لأمن الإنساني تتطلب الاقتراب من مصدر النزاع لأخذ الإجراءات الوقائية اللازمة، كاللجوء إلى فض النزاع و ديا قبل أن يصبح مسلحا، و التقسيم العادل للغذاء في حالات المجاعة، و عليه يستوجب الأمر وضع آليات للإنذار المبكر قبل حدوث النزاع و حالات الأزمات بالرغم من أن الأمن الإنساني يصبح مهددا بعد انفجارها. (KHERAD, 2010, p. 6)

-الأمن الإنساني محوره الإنسان: يخص نوعية حياة البشر في كل أرجاء المعمورة (عنتر، 2005، صفحة 29) ، أن هدف الأمن الإنساني هو الفرد، لكن هذا لا يشكل ابتكارا لأن الفرد هو مركز و جوهر حقوق الإنسان، كما أصبح الفرد معيارا جديدا لقياس الأمن الجماعي و سببا في تحرك المجتمع الدولي، و في هذا السياق، أشار وزير خارجية كندا الأسبق لوي أكسوورثي إلى أن الأمن الإنساني يتطلب على الأقل أن تتحقق الحاجات الأساسية للإنسان، لذلك، فان قضية الأمن الإنساني يجب أن تدخل في صلب اهتماماتها تحقيق "الحاجات المادية الأساسية" لكل الإنسانية أي الحد الأدنى للعيش: الطعام، المأوى، التربية، العناية و الصحة، و هي أساس لبقاء الإنسانية. أما "الحاجات النوعية" للأمن الإنساني، فهي ما يتعلق بتحقيق الكرامة الإنسانية، و التي تشمل

على الحرية الشخصية، و تسيير أمور الحياة الخاصة، و الإتاحة الكاملة للمشاركة في الحياة الاجتماعية. (سميرة، 2016، الصفحات 34-35)

وانطلاقاً من التعريف الذي به جاء تقرير التنمية الإنسانية (UNDP) عام 1994 حول الأمن الإنساني، على أنه " يتعلق بحياة الإنسان وكرامته، " حدد محررو التقرير (محبوب الحق وأمارتيا سين) المكونات الأساسية للأمن الإنساني: (اقتصادي، غذائي، شخصي، بيئي، صحي، اجتماعي، سياسي) مع التركيز على الفرد – الإنسان ككائن مرجعي.

1-الأمن الاقتصادي يقصد به التحرر من الفقر و من الحاجة، و هو ذلك التوافر المطرد و المصدر الموثوق للدخل، لإدامة الحياة اليومية للفرد و أسرته من خلال تأمين الوظائف التي تجلب الدخل الأساسي (ناصف، 2008، صفحة 247).

2-لأمن الغذائي يعني التحرر من الجوع، وهو الترجمة الأساسية للحق الإنساني الأساسي في الغذاء، وهو عنصر هام في نوعية الحياة ولوضع التغذية والصحة، وهو حق ذكر في المادة 11 من العهد المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، عرّف الأمن الغذائي في البداية على أنه قدرة الدولة أو المناطق العاجزة في داخلها الوصول إلى قاعدة إنتاجية سنوية استهلاكية مرجوة فهو تعريف يركز على مستوى الاستهلاك الغذائي كعنصر محدد للأمن الغذائي . (FIGUET, 2010, p. 43).

3-الأمن الشخصي يهتم الأمن الشخصي بحماية الفرد من العنف الجسدي الذي يتعرض له من الدولة أو من خارجها . كذلك يهدف الأمن الشخصي إلى حماية الفرد من الاعتداء الداخلي وبالنسبة للكثير من الناس فإن أكبر مصادر القلق على الأمن الشخصي تتمثل في الجريمة خصوصاً جرائم الاضطهاد والاستبداد والعنف (علو، 2008، صفحة 12).

4-الأمن الصحي يقصد به حق الفرد في أن يكون بمأمن من المرض والعوز، لضمان تحريره من المرض، والحق في توفير العلاج والأدوية اللازمة لعلاج ووقايته من الأمراض خاصة منها الفتاكة والسريعة الانتشار، فالإهمال الصحي يؤدي إلى موت الآلاف وبصورة أخطر الفئة المنتجة المتمثلة في الشباب الأمر الذي يؤكد يومياً في إفريقيا. أضحت العديد من الدول في إفريقيا مهددة بفقدان أحد مكونات الدولة، المتمثل في العنصر السكاني، نظراً لتهديد مرض السيدا، الذي ما فتئ يفتك بالمئات يومياً. وتكمن الخطورة في أنه يمس بصورة أوسع الشباب والنساء الحوامل، فأصبحت العديد من الدول مهددة بالزوال كون شعوبها مهددة بالانقراض (فريدة، 2003، صفحة 68).

5-الأمن البيئي يعد شرط أساسي لتمكين باقي الحقوق الأساسية للحياة، لذا جرى ربط مصطلح الأمن بالتهديدات البيئية. فالأمن يعني التحرر والحماية من كل تهديد بالبقاء الإنساني لذلك لابد لمفهوم الأمن أن يحوي كل ما هو تهديد بيئي، و أصبح المشكل البيئي مشكلاً أمنياً عالمياً، لعدم إمكانية حصر تهديداتها في حدود معينة أو تركها للفقراء، فهي أخطار كونية. فالتلوث يهدد حياة الملايين يومياً، ويعيق التمتع بماء نقي، وهواء نقي، وما يميز الماء أنه ليس له بديل، وبتزايد عدد السكان نصيب كل واحد منا من الماء الصالح للشرب في تناقص. (فريدة، 2003، صفحة 69)

6-الأمن المجتمعي هو شعور الأفراد بانتمائهم لجماعة أو لمجتمع يوفر لهم هوية ثقافية و مجموعة قيم تطمنهم ، و يقوم الأمن المجتمعي منح المواطنين فرص الانخراط في المجتمع و الحياة الاجتماعية، و هو مرتبط اشد الارتباط بحقوق البقاء التي تكفل الموارد الدنيا الضرورية للعيش الكريم كما تتضمن بشكل رئيسي الحق في الغذاء و الحق في الصحة ... الخ. و بناء على هذا يركز

الأمن المجتمعي على الحفاظ على أي اختلاف لكل جماعة ثقافية كانت أو اجتماعية من خلال ضمان احترام الآخر مع ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الجماعات و ذلك يكون مرتبطا بتحقيق فكرة التضامن الاجتماعي و ما يتطلبه من السعي للتغلب على التنافر على مستوى الأفراد والجماعات (سميرة، 2016، صفحة 44).

7-الأمن السياسي لقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام 1994م، صراحة إلى الأمن السياسي وعرفه (على انه الحماية من تهديد القمع السياسي و الحماية من التعرض للصراعات و الحروب و الهجرة)، و هو (ضمان التمتع بحقوق الإنسان و الحريات الأساسية دون تمييز أو استثناء، في ظل غياب القهر و العنف السياسي). و قد نصت عليه صراحة المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و التي ربطته بحق أساسي للإنسان و هو الحق في الحياة و كذلك المادة 9 من العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية، و بالتالي فهو ينطوي على سالة الفرد من الأذى و جميع أشكال العنف. فهو يهدف إلى حماية الإنسانية في مواجهة العديد من أشكال العنف المفاجئ و الغير متوقع و حماية الفرد من القمع و الاضطهاد بسبب التمييز العنصري كما جاء في نص المادة 1 الفقرة 3 من ميثاق الأمم المتحدة. و يشمل الأمن السياسي كذلك حق الفرد في التمتع بالاستقلالية في اختيار ممثليه، و في المشاركة السياسية، و في تشكيل المعارضة سواء كان ذلك في صورة أحزاب أو جماعات ضاغطة، أو في ظل جمعيات سياسية، دون خرق لها أو تعرضه للإكراه أو العنف (العدوي،، الصفحات 14-15).

2. الهجرة غير الشرعية من منظور غياب الأمن الإنساني: الأسباب والدوافع

إنّ تطبيق منظور الأمن الإنساني من أجل تقييم أوجه انعدام الأمن الإنساني تقييما شاملا وملائما لكل سياق، يساعد على تركيز الاهتمام على التهديدات القائمة والناشئة لأمن ورفاه الأفراد والمجتمعات؛ إذ هناك علاقة متعدّدة الوجوه بين الهجرة والأمن الإنساني، تتجلى في كل مراحل الهجرة من الدّول المنشأ والعبور إلى الدّول المقصد، كما في نتائجها وأثارها، فمنذ بداية التفكير في اتخاذ القرار بالهجرة تكون المدركات عن غياب الأمن الإنساني هي حوافز تدفع النّاس إلى مغادرة أوطانهم سعيا وراء فرصة عمل ودخل أفضل وتتمحور عوامل الدفع المؤثرة هذه أساسا حول البطالة، قلة فرص العمل، الفقر، كما تشمل هذه العوامل إنشاز النّزاع وعدم الاستقرار السياسي، وعند عدم البدء بتنفيذ هذا القرار في واقع الممارسة؛ أي كيفية الوصول إلى البلد المقصود والحصول على العمل هناك، فإنّ الأمن الإنساني كذلك يتعرض للخطر في أغلب الأحيان.

1.2 غياب الأمن السياسي الشخصي والبيئي

تعتبر الأسباب السياسية من بين أهم العوامل التي أدّت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم بحثاً عن أوضاع أفضل للعيش يعتقدون بوجودها في أرض الأحلام الموعودة. وعلى الرغم من أن الأسباب السياسية هي من أكثر العوامل الدافعة للهجرة غير أنها لا ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوزها إلى سياسات الدول المستقبلية التي أدّت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيع الهجرة إليها. فالعوامل السياسية تعد من أبرز العوامل التي أدّت إلى حدوث العديد من الهجرات على مرّ التاريخ، حيث أنه من الملاحظ أن الهجرة الدولية أخذت بالتأثر أكثر فأكثر مـد مرور الزمن بالعوامل السياسية على أنّها من سبب للهجرة، ويتمثل

العامل السياسي في أن هناك عمليات تبادل سكاني واسعة النطاق تمتد بين دول عديدة، فالعوامل السياسية تتمثل في أن ظاهرة الهجرة السكانية تأخذ مكانها لمواجهة عمليات الغزو المسلح، وقد تم إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية التي عملت وما زالت تعمل من أجل المساعدة عند حدوث مثل هذه الحركات السكانية وبخاصة تلك الحركات التي تتم بين السكان اللاجئين في كثير من أجزاء العالم.

ومن الأسباب السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية، إضافة إلى أن الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة، ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية وتسود النظم الدكتاتورية وكثرة الثورات الداخلية والانقلابات العسكرية والحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج (رشيد، 2012، صفحة 62).

كما أن الاهتمام العالمي بمشكلات البيئة أصبح يعبر عنه في الدراسات الاستراتيجية بمصطلح "أمن البيئة" كجزء من الأمن الشامل ويتناول مفهوم الأمن البيئي جانبين:

الأول: ويتصل بالعوامل البيئية التي تقف خلف النزاعات العنيفة سواء أكانت نزاعات عرقية أو إقليمية.

الثاني: ويتمثل في تأثير التدهور البيئي العالمي على رفاهية المجتمعات والتنمية الاقتصادية فمفهوم الأمن البيئي ينبثق من خلال أن الضغط المتزايد على نظم دعم الحياة في الكرة الأرضية والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المتجددة يحملان أخطار تهدد صحة الإنسان ورفاهيته لا تقل في درجتها عن الأخطار العسكرية التقليدية (الله، 2002، صفحة 194).

فلقد شهد العالم العديد من التغيرات المناخية الخطيرة مثل: مشكلة الجفاف والتصحر والندرة المائية وتآكل الغطاء النباتي والتلوث البيئي، بحيث شملت مختلف المناطق في العالم وتعتبر تهديدا لرفاه البشري ولحقوق الإنسان نظرا للعلاقة الموجودة بين البيئة وحقوق الإنسان إذ تؤثر على: الحق في الحياة والحق في الغذاء والحق في الصحة والحق في السكن اللائق والحق في الماء النقي والكافي والمستمر، وهذا ما يدفع الناس للهجرة بحثا عن شروط حياة في بيئة أفضل حتى ولو كان ذلك بطريقة غير شرعية هروبا من التهديدات البيئية وللتغير المناخي أثار على التنمية الاقتصادية بحيث تبطئ النمو بدرجة كبيرة في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، إذ تسبب ذلك في إضعاف اقتصادها، وينجم عن ذلك: معدلات البطالة المرتفعة والفقر المدقع بسبب عدم قدرة هذه الدول على التكيف معها، وهذا ما يساهم في خلق أسباب أخرى تشجع على الهجرة السرية كالصراعات والحروب حول الموارد الطبيعية كالماء العذب مثلا، وتوجد حالات عديدة للهجرات السكانية بسبب التقلبات المناخية وبخاصة في إفريقيا (منطقة الساحل وإثيوبيا (رؤوف، 2014، صفحة 90).

الأمن الشخصي يقصد به حماية الإنسان من التعرض للإيذاء والعنف البدني، ومن ثم فإنه يعد أكثر أبعاد الأمن أهميه للإنسان، فه و يتعلق بسلامته بشكل مباشر، فيهدف من خلاله إلى تحقيق الحماية من أشكال العنف، وحماية الفرد في مواجهة التطبيقات القمعية للمجتمعات التسلطية والاضطهاد التي تفرضها ضد الجماعات بسبب التمييز العنصري، فقد جاء في نص المادة الأولى في الفقرة الثالثة من إعلان هيئة الأمم المتحدة " تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب اللون أو الدين أو الجنس " (شيب، 2013، صفحة 42).

إنّ هذه التهديدات على مختلف أنواعها تدفع الإنسان للبحث عن حياة أمن خارج حدود دولته وفي دول أخرى ولو كلفه الأمر دخولها بطريقة غير شرعية، وهذا نظرا لغياب دور الدولة في حماية مواطنيها من التهديدات العنيفة، وعدم كفاية الآليات المتوفرة للحماية وعدم نجاعتها في بعض الدول (رؤوف، 2014، صفحة 92).

2.2 غياب الأمن الاقتصادي الغذائي والصحي

تتفق معظم تعاريف الأمن الاقتصادي على أنه يعني امتلاك الناس للوسائل المادية التي تجعلهم يعيشون حياة مستقرة وأمنة. ويرى الكثيرون أن امتلاك المرء لما يكفي من النقود لإشباع حاجياته الأساسية من غذاء وكساء ودواء ومأوى وتعليم هو المؤشر على الشعور بالأمن الاقتصادي.

إن هذا الرأي هو تأكيد لما أورده تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الذي أكد أن الأمن الاقتصادي يفترض ضمان حد أدنى من الدخل الذي يأتي عادة إما كأجر من عمل منتج وأما كمعونة يمكن عند الضرورة أن تدفعها السلطات العامة لبعض الفئات المشمولة بنظام الحماية الاجتماعية (محمد، 2017، صفحة 28).

تدهور مستويات الأمن الاقتصادي، الذي يدفع الناس للهجرة والانتقال لمكان آخر كاستراتيجية للبقاء على قيد الحياة؛ بحيث تتأثر مستويات دخل الأفراد، وتنقص خيارات العمل وتنتشر البطالة والفقر، وتنعدم الحماية الاجتماعية للأفراد داخل المجتمعات مما يضعف الأمن الاقتصادي، فيؤثر ذلك سلباً على حياة الأفراد ويشكل نوعاً من الضغوط على رفاههم مما يدفعهم للبحث عن حياة أفضل خارج بلدانهم عابرين الحدود الدولية بطريقة غير شرعية نظراً لسياسات الهجرة الصفرية التي تضعها الدول، ولذا يمكن يكون للأمن الاقتصادي سبباً في الهجرة غير الشرعية (رؤوف، 2014، صفحة 81).

بالنسبة للأمن الغذائي فيقصد به "أن تكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول مادياً واقتصادياً على الغذاء الأساسي. (شيب، 2013، صفحة 38) فيؤدي انعدام الأمن الغذائي والجوع إلى تقويض كرامة الإنسان ورفاهه، وقدرة أي بلد على أن ينتج ويشتري ما يكفي من الأغذية لشعبه تجنباً للجوع وسوء التغذية أمر حاسم لأمن الإنسان " وهذا ما قد يدفع بأعداد كبيرة من المهاجرين نحو دول أخرى (رؤوف، 2014، صفحة 68).

يقصد بالأمن الصحي "ضرورة تأمين الشروط الصحية الأساسية والضرورية للحماية من الأمراض والأوبئة كما يقصد بالأمن الصحي"، وتوافر الخدمات الصحية بأسعار معقولة في متناول الجميع، وقدرة الأفراد على الحصول على تلك الخدمة، سواء أكان من خلال نظام التأمين الصحي، أو حمايتهم من الأمراض التي يمكن الوقاية منه (شيب، 2013، الصفحات 39-40)، وبالتالي هو كيفية حماية أفراد المجتمع من جميع الأخطار الصحية التي ترصد بهم، وذلك في سبيل جعلهم يتمتعون بحياة آمنة صحية وأكثر استقراراً فالصحة تشكل شرطاً مسبقاً للاستقرار الاجتماعي والمكون الأساسي لحماية حياة الإنسان هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الصحة من أهمها عامل سوء التغذية سواء في حالة نقص كمية الغذاء أو في حالة سوء نوعيته. (دير، 2014، صفحة 51)

إذا فالأمن الصحي يتأثر بالصراعات وحالات الطوارئ الإنسانية، وكذا بالأمراض المعدية، وبالفقر وانعدام الإنصاف، مما ينتج الأمراض والإصابات والإعاقات والوفيات التي تشكل في مجملها تهديدات متفشية وحرجة للأساس الحيوي المتكون من

ثلاثية (سبل العيش والكرامة والبقاء على قيد الحياة) بحيث هذا ما يساهم في تقويض الأمن الإنساني مما يدفع الناس للتنقل بطرق شرعية وغير شرعية من أجل البحث عن سبل عيش أفضل وأمن (رؤوف، 2014، صفحة 89).

خاتمة

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر عبر الوطنية ذات الطبيعة المعقدة فلقد تناول هذا المقال الموضوع بمختلف المجالات العلمية: كالمجال الأمني والاقتصادي والاجتماعي والنفسي... إلخ ، أما مجال دراساتنا هو ضمن مجال دراسة الأمن الإنساني ، و الدراسات عبر تخصصية في حقوق الإنسان.

لأجل الفهم المدقق لأسباب الهجرة السرية يجب اعتماد نظرة عبر تخصصية التي يمتاز بها الأمن الإنساني بحيث يمكن استخدام مؤشرات الأمن الإنساني واللاأمن الإنساني، بحيث أن الهجرة غير الشرعية هي نتاج الحركات المنتجة لأسباب الأمن الإنساني، التي تزيد حدة الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية إذا أصبح بذلك الأفراد لا يملكون أبداً أو يملكون ولكن بشكل غير كاف الوسائل والاستراتيجيات والخيارات السلوكية أو المساعدة والمعاونة في مواجهة هذه التهديدات للحياة والبقاء على قيد الحياة، فهي بمثابة وضعية هشة أو أكثر هشاشة وتشبه الأزمة الإنسانية ، فالأفراد طبعاً يسعون و ينجذبون نحو المستويات المقبولة و الجيدة للأمن الإنساني حفاظاً على بقاؤهم و بحثاً عن كرامتهم.

1.النتائج:

-يمكن للأمن أن يتحقق من خلال إتباع سياسات تنموية رشيدة وأن التهديد العسكري ليس الخطر الوحيد، لكن يمكن أن يأخذ التهديد شكل الحرمان الاقتصادي وانتقاص المساواة المقبولة في الحياة، وعدم وجود ضمانات كافية لحقوق الإنسان الأساسية.

-يرتكز مفهوم الأمن الإنساني بالأساس على صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان، بالإضافة إلى تلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية.

2.التوصيات:

-ينبغي أن تركز السياسة العامة وتقوم على مواجهة كافة أشكال الاضطهاد والاستبعاد والحرمان والأوضاع الحرجة والقاسية التي قد يمس بالكرامة البشرية.

-ضرورة السعي لتحقيق التنمية البشرية والديمقراطية، والتغيير الهيكلي الذي من شأنه الحد من الهجرة غير الشرعية.

قائمة المراجع

- 1-FIGUET, F. (2010). *Le concept de sécurité alimentaire*. Paris: Karthala.
- 2-KHERAD, R. (2010). *Sécurité Humaine : Théorie et Pratique(s)*. Paris: Pédone.
- 3-programme des nation unies pour le développement (PNUD). (1994). *le développement humain*.
- 4-Tomas, C. (2000). *global governance development and human security*. London : Pluto press.
- 5-أحمد علو. (2008). التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرون بين أخطار الحاضر وتحديات المستقبل. *مجلة الجيش* (276).
- 6-الأمين العام للأمم المتحدة. (2010). *الأمن البشري*.
- 7-أمنية دير. (2014). أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة -دول القرن الإفريقي-. جامعة محمد خيضر -بسكرة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
- 8-إيمان عطية ناصف. (2008). *النظرية الاقتصادية الكلية*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- 9-بطرس بطرس غالي. (1985). *الأمن وحفظ السلام في إفريقيا*. *السياسة الدولية*، 79.
- 10-بن صايم بونوار. (2016). محاضرات في مقياس النظريات الأمنية. قسم العلوم السياسية.
- 11-بوسطيلة سمرة. (2012). *الأمن البيئي -مقاربة الأمن الإنساني*. جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر.
- 12-حموم فريدة. (2003). *الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية*. كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر.
- 13-خديجة عرفة محمد أمين. (2009). *الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي*. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- 14-خديجة محمد أمين عرفة. (بلا تاريخ). *الأمن الانساني، المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي*. الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- 15-خديجة محمد أمين عرفة. (بلا تاريخ). *الأمن الانساني، المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي*. الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية.

- 16-خولة محي الدين يوسف. (2012). لأمن الإنسان وأبعاده في القانون الدولي العام. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 28 (2).
- 17-برنامج الأمم المتحدة للتنمية. (1994). *من الإنسان والتنمية البشرية*. نيويورك: الأمم المتحدة.
- 18-روبرت ماكنمارا. (1971). *جوهر الأمن*. القاهرة: الهيئة العامة للنشر.
- 19-ساعد رشيد. (2012). واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني. جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
- 20-سبتي حليمة. (2016). اثر التحولات الاقليمية الراهنة على الامن الإنساني في منطقة المغرب العربي –دراسة حالة ليبيا. جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- 21-سلام سميرة. (2016). الأمن الإنساني و تحدياته في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان. جامعة الحاج لخضر – باتنة – ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر.
- 22-عبد النور بن عنتر. (2005). *البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي*. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.
- 23-عبيدي محمد. (2017). الأمن الإنساني في ظل مبدأ مسؤولية الحماية. جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
- 24-عمر سعد الله. (2002). *حقوق الإنسان وحقوق الشعوب*. القاهرة: دار النهضة.
- 25-فداء محمود مصطفى شيب. (2013). انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني (2005-2011). كلية الدراسات العليا، فلسطين.
- 26-فريدة حموم. (2004). الأمن الإنساني في ظل العولمة و قيم التنمية المستدامة. كلية العلوم السياسية و الإعلام، الجزائر.
- 27-كوفي عنان. (2000). *نحن الشعوب، دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين*.
- 28-محمد احمد على العدوي. (بلا تاريخ). *الأمن الإنساني و منظومة حقوق الإنسان، دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة*. القاهرة: مركز العالم الأمني.
- 29-منصوري رؤوف. (2014). الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني. جامعة سطيف- 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
- 30-نور الدين دخان. (2009). الأمن الإنساني دراسة في المفهوم. *دراسات إستراتيجية* (9).

31-يوسف الفارسي. (بلا تاريخ). تحدي الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. تم الاسترداد من صحيفة العنوان:

<https://www.addresslibya.com/2020/%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D%A%D8%A7%DDinstagram7%D8%AC>

%D8%B1%D8%A9-D8%BA %D8%B1%D8%B1 %D8%A7%D8%A8%D8%AD%D8%B1